

Distr.: General
7 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة:
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل
البلدان نمواً

تعزيز نظم تشجيع الاستثمار لحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل
البلدان نمواً
تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٠/٦٧ الذي طلبت فيه إعداد
تقرير يركز على السياسات والأطر التنظيمية الوطنية لحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل
البلدان نمواً ويبين خيارات وطرائق لنظم تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290814 210814 14-58727 (A)



أولا - مقدمة

١ - في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١)، شدد المشاركون على أن السياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي تشكل مكونات أساسية للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويركز هذا التقرير على ذلك النوع من السياسات التي تضعها أقل البلدان نمواً، والبلدان الأصلية للاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من الجهات المعنية. ويقدم التقرير لمحة عامة موجزة عن الاتجاهات والأنماط الحديثة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً، وقيّم السياسات العامة والبرامج والتدابير الجاري تنفيذها في البلدان المستقبلية للاستثمار والبلدان الأصلية والمنظمات الدولية، من أجل حفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً، وزيادة فوائدها من تلك التدفقات، ويحدد، في الأخير، بعض خيارات العمل على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تعزيز تلك الجهود. والتركيز مُنصَّب على السياسات والتدابير المتصلة على وجه التحديد بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن من المهم تذكّر أن إطار السياسات الأوسع نطاقاً لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية، والصناعية، والاجتماعية، والبيئية للبلدان المضيفة يمكن أن يكون ذا أهمية في تحديد نتائج الجهود المبذولة من أجل حفز الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل والاستفادة منه. كذلك يمكن أن يكون للحوافز الجيدة الإعداد، وتدابير التيسير التي تتخذها البلدان الأصلية وغيرها من الجهات المعنية، دور حاسم في تحقيق زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً، وتحقيق أكبر قدر ممكن من تأثيرها الإنمائي على البلدان المضيفة.

ثانياً - الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً: لمحة عامة

الاتجاهات السائدة والأهمية النسبية

٢ - وفقاً للبيانات التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)^(٢)، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً، كمجموعة، زيادة مطردة منذ بداية القرن. فقد بلغ المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان ما مقداره ٢٥ بليون دولار في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، أي بما يزيد عن ثلاثة أضعاف متوسط التدفقات البالغ ثمانية بلايين دولار في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ (انظر المرفق). وكان

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٢) متاح على الموقع التالي: <http://unctadstat.unctad.org>.

معدل الزيادة أقل قليلاً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع البلدان النامية، التي ارتفعت من مبلغ ١٩٦ بليون دولار في المتوسط في السنة إلى ٧٤٤ بليون دولار في السنة، ولكنه كان أعلى من المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم، التي ارتفعت إلى ما يزيد قليلاً عن ضعف قيمتها بين الفترتين. وقد زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً من ٤٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢١١ بليون دولار في عام ٢٠١٢، مبيناً بذلك حجم التدفقات إلى داخل تلك البلدان.

٣ - وعلى الرغم من أن أقل البلدان نمواً مثلت نسبة قدرها ١,٧ في المائة فقط من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، و ٣,٣ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل البلدان النامية، فإن هذا الاستثمار يكتسب أهمية بالنسبة إلى الاستثمار على الصعيد المحلي في تلك البلدان أكثر من أهميته بالنسبة إلى البلدان النامية كمجموعة. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كنسبة مئوية من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ما مقداره ١٣ في المائة في أقل البلدان نمواً، مقارنة بنسبة ٩ في المائة في جميع البلدان النامية، و ٨ في المائة في البلدان المتقدمة النمو، و ٩ في المائة في العالم ككل (انظر المرفق). وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في عام ٢٠١٢، نسبة قدرها ٢٣ في المائة في أقل البلدان نمواً مقارنة بنسبة ٣٠ في المائة في جميع البلدان النامية، و ٣٣ في المائة في البلدان المتقدمة النمو، و ٣٢ في المائة في جميع أنحاء العالم.

٤ - وتشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى حد بعيد، أكبر تدفقات رأس المال الخاص إلى أقل البلدان نمواً. وفي حقيقة الأمر، ففي الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، بلغت تدفقات رأس المال الخاص، خلاف الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي في المقام الأول استثمارات في حافظات الأوراق المالية والإقراض المصرفي، ما يقرب من الصفر^(٣). علاوة على ذلك، فمن عام ٢٠٠٦، فاقت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، أي المساعدة الإنمائية الرسمية مستثنى منها المساعدة المقدمة من المنظمات المتعددة الأطراف، وبلغت ما يزيد عن نصف مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها تلك البلدان. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، من حيث كونهما مصدرين للتمويل، لا يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر تماماً، لأن المساعدة الإنمائية الرسمية تقدم لأغراض الدعم الإنمائي، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن فرص لتحقيق

(٣) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً: الدروس المستفادة من العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وسبل المضي قدماً (نيويورك وجنيف، ٢٠١٢).

الربح. ومع ذلك، فعلى الرغم من صغر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً، فإن الاتجاهات السائدة في هذه التدفقات وما تكتسبه من أهمية نسبية تشير إلى أن هذه البلدان أصبحت مقاصد استثمارية تكتسب مزيداً من الجاذبية. وتتجلى هذه الدينامية الناشئة أيضاً في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من أقل البلدان نمواً.

التوزيع الجغرافي والقطاعي

- ٥ - مثلت الاقتصادات الأفريقية التي هي من أقل البلدان نمواً، والبالغ عددها ٣٤ اقتصاداً، ما يقرب من ٧٩ في المائة من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً، في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. ومثلت اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٠ في المائة، ومثلت جزيرة هايتي في منطقة البحر الكاريبي ١ في المائة (انظر المرفق). وذهب ما يزيد عن أربعة أخماس التدفقات، في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، إلى البلدان المتلقية العشرة الرئيسية، وهي: موزامبيق، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وميانمار، وغينيا الاستوائية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وبنغلاديش، وكمبوديا، وأوغندا، على التوالي.
- ٦ - وقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً موجهاً إلى حد بعيد، على مدى الفترات الماضية، نحو استخراج الموارد الطبيعية. غير أن ثمة دلائل على أن هذا الأمر قد يكون آخذاً في التغير. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات بشأن التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجمه، فإن البيانات المتعلقة بالقيمة التقديرية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة، والتي تشكل الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، تبين حدوث تغيرات كبيرة فيما بين القطاعات. وخلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠، بلغت حصة القطاع الأولي وقطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، في القيمة التقديرية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الرائدة، نسباً قدرها ٥٥ في المائة، و ٢٨ في المائة و ١٧ في المائة، على التوالي. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، بلغت هذه الحصة ٢١ في المائة، و ٢٨ في المائة و ٥١ في المائة، على التوالي^(٤). وترتبط هذه التحولات بالتغيرات الهيكلية الناشئة في بعض أقل البلدان نمواً^(٥).

(٤) الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠١٣: سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية (جنيف، ٢٠١٣)، والأونكتاد، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٤، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل (جنيف، ٢٠١٤).

(٥) مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، حالة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٣ (نيويورك).

٧ - وهناك علامات تختلف كل منها عن الأخرى تدل على أن التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، حسب البلد الذي تصدر منه التدفقات، يتغير أيضاً. واستناداً إلى مقارنة لقيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان، حسب المنطقة المصدر في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠^(٣)، مقيسةً بقيمة المبيعات الصافية من عمليات الدمج والاحتياز عبر الحدود، إضافة إلى قيمة المشاريع الرائدة، على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من أوروبا ظل يستأثر بالحصة الأكبر، بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة، وبلغت حصة البلدان المتقدمة النمو، كمجموعة، ما يزيد عن ٥٠ في المائة، فقد شهدت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زيادة كبيرة، من حوالي ٢٥ في المائة إلى ما يزيد عن ٤٠ في المائة.

٨ - وفي حين يواصل الاستثمار في أقل البلدان نمواً القادم من العديد من الاقتصادات الناشئة، بما فيها الصين والهند، وماليزيا، وجنوب أفريقيا ارتفاعه بالقيمة المطلقة والنسبية على السواء، فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الصين يثير الانتباه بوجه خاص. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين إلى أقل البلدان نمواً من ٤٥ مليون دولار إلى ٩٨١ مليون دولار، وفي عام ٢٠٠٨، ورد استثمار أجنبي مباشر من الصين إلى ٣٤ بلداً من هذه البلدان^(٤). وفي عام ٢٠١٢، كانت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وأنغولا هي أكبر الاقتصادات المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الصين من بين ٢٧ بلداً من أقل البلدان نمواً^(٥)، ويعكس ذلك أن الصناعات الاستخراجية تجتذب قدراً كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الصين، غير أن الصناعات الأخرى تشكل أهدافاً مهمة بالنسبة إليه أيضاً. وتبين بيانات عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ أن البلدان ذات الاقتصادات النامية تمثل ٤٦ في المائة من القيمة التقديرية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الرائدة في أقل البلدان نمواً.

٩ - وفي السنوات الأخيرة، ظلت الهند تتولى دوراً ريادياً بين البلدان النامية من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع رائدة في أقل البلدان نمواً، بمبلغ يناهز ثمانية بلايين دولار من الاستثمارات في المجالات الجديدة المعلن عنها في تلك البلدان، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ يليها في ذلك جنوب أفريقيا ونيجيريا. واحتلت الصين رأس قائمة البلدان النامية منها والمتقدمة النمو، من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة عمليات الدمج وال شراء

(٦) انظر http://unctad.org/Sections/dite_fdostat/docs/webdiaeia2014d3_CHN.pdf.

عبر الحدود في أقل البلدان نموا. حيث تشكل ما يقارب ستة بلايين دولار في المبيعات المتعلقة بعمليات الدمج والشراء عبر الحدود، في أقل البلدان نموا، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣^(٧).

العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر

١٠ - جرى تصنيف العوامل المتصلة بالموقع على وجه التحديد، تلك التي تحفز الشركات ذات المزايا الضرورية، في ما يتعلق بوجه خاص بالملكية والاستيعاب، على الاستثمار المباشر في الخارج باعتبارها عوامل للبحث عن الموارد الطبيعية، والبحث عن الأسواق، وللسعي من أجل تحقيق الكفاءة، والسعي للاستثمار من أجل زيادة حجم الأصول الاستراتيجية للشركة^(٨). وفي ما يتعلق باختيار الشركات التي لديها هذه المزايا والحوافز موقعا دون آخر لتوظيف استثمارها الأجنبي المباشر، فإن ذلك يتوقف على مدى جاذبية البلدان المضيفة المحتملة من حيث المزايا التي تطلبها الشركات في موقع الاستثمار بوجه خاص.

١١ - ويمكن اعتبار أقل البلدان نموا، بما لديها من ناتج محلي إجمالي للفرد منخفض نسبيا، علاوة على انخفاض مستوى تنمية أصولها البشرية، بأنها في وضع ضعيف نسبيا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، في المرحلة الأولى مما أطلق عليه اسم طريق الاستثمار إلى التنمية^(٩)، ربما باستثناء الحالات التي تكون الموارد المطلوبة طبيعية، كما هو الحال في الزراعة أو التعدين. وعلى الرغم من أن الدافع وراء البحث عن الموارد، وخاصة في مجالات التعدين والمحاجر والبترو، بل وفي الأراضي أيضا، على سبيل المثال، في كمبوديا، كان بالفعل هو المحرك الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا، فإن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر يظهر أنه ليس هو المحرك الوحيد، وهناك علامات تشير إلى أن أهميته النسبية تتضاءل. وهذا يشير إلى أن لدى هذه البلدان مزايا تنافسية أخرى من حيث كونها مواقع ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر، أو أن بإمكانها أن تطور تلك المزايا وتعززها، باستثناء ما يتعلق منها بزيادة حجم الأصول التي تتطلب وجود قدرات تكنولوجية قوية.

١٢ - وبإمكان أقل البلدان نموا، ولا سيما البلدان ذات الكثافة السكانية، أن تتيح إمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق في الصناعات التحويلية الأخرى،

(٧) الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠١٤: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل (جنيف، ٢٠١٤).

(٨) J. Dunning and S. Lundan, *Multinational Enterprises and the Global Economy* (Cheltenham, 2008).

(٩) R. Narula and J. Dunning, "Multinational enterprises, development and globalization: some clarifications and a research agenda", from *Oxford Development Studies*, Volume 38, No. 3 (September 2010).

مثل صناعة الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ، وهي صناعات اجتذبت مشاريع للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات رائدة تبلغ قيمتها بليون دولار في اقتصادات هذه البلدان في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ويمكنها، علاوة على ذلك، أن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخدمات، كخدمات الكهرباء والغاز والمياه، والنقل، والتخزين، والاتصالات، والخدمات المالية (وخاصة الخدمات المصرفية)، التي اجتذبت مبالغ كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مشاريع رائدة في أقل البلدان نمواً في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣^(٤). واستناداً إلى البيانات المتعلقة بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته السنوية، يبدو أن جزءاً كبيراً من الاستثمارات المعلن عنها في الهياكل الأساسية في أقل البلدان نمواً، في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣، لم تولد تدفقات واردة للاستثمار الأجنبي المباشر. وهو ما يشير إلى أن الحصص في المشاريع يمكن أن يجري تقاسمها فيما بين أنواع مختلفة من الجهات الراعية للمشاريع، وأن جزءاً كبيراً من الالتزامات الاستثمارية للجهات الأجنبية الراعية للمشاريع كان يمول بأشكال الاستثمار غير القائمة على المساهمة في رأس المال من جانب الشركات عبر الوطنية. أو بالديون، أو التمويل المنظم، أو بتمويل من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وأخيراً، فإن بإمكان أقل البلدان نمواً أن تحصل أيضاً على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسعى إلى تحقيق الكفاءة في الصناعات التحويلية المنخفضة التكلفة، والمعتمدة على كثافة اليد العاملة، لأغراض التصدير، على نحو ما تشير به الخبرة المكتسبة لبنغلاديش وكمبوديا في صناعة الملابس الجاهزة^(١).

الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من أقل البلدان نمواً

١٣ - جرت العادة على أن يوجه واضعو السياسات اهتمامهم نحو الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل وما له من دور في الإسهام في التنمية، بوسائل منها على وجه التحديد بناؤه قدرات محلية قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي. غير أن بالإمكان أيضاً أن تعزز قدرة الشركات المحلية على المنافسة على الصعيد الدولي بتوظيف الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، الأمر الذي يوفر للشركات إمكانيات أفضل للوصول إلى الأسواق الخارجية لإنتاج السلع والخدمات، ومن ثم إيصالها إلى تلك الأسواق، بطرق منها الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج الذي يدعم للتجارة. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج يزود الشركات بإمكانيات أفضل للوصول إلى الموارد، من

(١٠) انظر الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠١٣: سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية (جنيف، ٢٠١٣)، و Julia Kubny and Hinrich Voss, *The impact of Chinese outward investment: evidence from Cambodia and Viet Nam* (German Development Institute, Discussion Paper 16/2010).

قبيل الدراية والتكنولوجيا والخبرة الإدارية، وهو ما يساعد على زيادة قدرة الشركات الأم على المنافسة. ولهذه الأسباب، فإن جميع البلدان المتقدمة النمو، وعددا متزايدا من البلدان النامية، تقدم الدعم لشركاتها التي تسعى إلى الاستثمار في الخارج.

١٤ - وقد أصبح عدد من أقل البلدان نموا أيضا منشأ للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، حيث أبلغ ٢٤ بلدا من هذه البلدان عن تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (انظر المرفق). ويشير هذا إلى أن بعض شركاتها المحلية قد كونت مزايا تنافسية في الإنتاج على الصعيد الدولي أيضا. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، بلغ متوسط التدفقات السنوية من الاستثمار الأجنبي المباشر من أقل البلدان نموا ما يزيد عن أربعة بلايين دولار، أي ما يزيد بمقدار ١٩ ضعفا عن الاستثمار في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ (انظر المرفق). ومثلت أقل البلدان نموا في أفريقيا، بقيادة أنغولا، وليبيريا، إذ تبلغ حصتهما ٧٥ في المائة من المجموع، الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الموجهة إلى الخارج. وعلى الرغم من أن هذه التدفقات الخارجة موزعة على نحو غير متكافئ، فإن هذه ظاهرة جديدة الاهتمام من جانب واضعي السياسات.

ثالثا - السياسات العامة والبرامج والتدابير الرامية إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا، وزيادة فوائد البلدان المستقبلية: تقييم الحالة

سياسات البلدان المستقبلية وبرامجها وتدابيرها

١٥ - ما فتئت أقل البلدان نموا تبذل جهودا كبيرة من أجل اجتذاب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بطرق منها تحرير السياسات الوطنية في ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل، وإبرام اتفاقات للاستثمار على الصعيد الثنائية والإقليمية، وغير ذلك من اتفاقات الاستثمار على الصعيد الدولي، والمعاهدات المتعلقة بالازدواج الضريبي، وإنشاء وكالات لتشجيع الاستثمار أو ما شابهها من المؤسسات الأخرى، وتحسين البيئة العامة للأنشطة التجارية. وكما هو الحال في عدد من البلدان النامية الأخرى، فقد ظل الاتجاه السائد نحو تحرير الاستثمار وتشجيعه مقترنا بتوجه نحو إنشاء إطار تنظيمي للاستثمار بوجه عام وللاستثمار الأجنبي المباشر على الأخص، يضع في الحسبان الأهداف والشواغل الإنمائية المحددة للبلدان، على أن يتم ذلك عموما باعتماد حوافز أو شروط خاصة بطبيعة النشاط الصناعي، أو ببذل جهود ترويجية محددة الأهداف.

إطار السياسة الوطنية

١٦ - إن معظم أقل البلدان نمواً منفتح الآن أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة واسعة من الأنشطة، على نحو ما هو مبين في قوانينها وأنظمتها. وفي واقع الأمر، فقد اعتمد معظم أقل البلدان نمواً قوانين تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر، وبعضها قام بتنقيح تشريعاته. والبلدان التي قامت بذلك في الآونة الأخيرة هي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (بموجب قانون تشجيع الاستثمار لعام ٢٠٠٩)، وجنوب السودان (بموجب قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٩)، وليبيريا (بموجب قانون تشجيع الاستثمار، لعام ٢٠١٠)، وتيمور - ليشتي (بموجب قانون الاستثمار في القطاع الخاص، لعام ٢٠١١)، وملاوي (بموجب قانون تشجيع الاستثمار والتصدير لعام ٢٠١٢)، وميانمار (بموجب قانون الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠١٢ وقواعد عام ٢٠١٣)، والسودان (بموجب قانون الاستثمار لعام ٢٠١٣). إلا أن هناك عدداً من المحظورات والقيود المحددة. ففي السودان، مثلاً، هناك قيود على الاستثمار الأجنبي في خدمات النقل، ووسائل الإعلام والاتصالات، والكهرباء، والخدمات المالية. وهناك بعض صناعات، كنقل البضائع بالسكك الحديدية، والنقل، وتشغيل المطارات ونشر الصحف، مغلقة أمام المشاركة الأجنبية. وفي بنغلاديش، يتوجب على المستثمرين في مجال الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية، بما في ذلك الكهرباء، والموارد المعدنية والاتصالات السلكية واللاسلكية، الحصول على موافقة من الوزارات الحكومية المعنية. وفي جنوب السودان، فإن الشركات التي يقل عدد العاملين فيها عن سبعة أشخاص تخصص للملاك الوطنيين، وأما الشركات الخاصة المتوسطة الحجم والكبيرة، فهي مطالبة بأن يعود ما لا يقل عن ٣١ في المائة منها إلى ملكية وطنية. وفي كمبوديا، تبقى جميع القطاعات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي، ويسمح بالملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ في المائة في معظمها، وفي هايتي يسمح للمستثمرين الأجانب بملكية الشركات بنسبة ١٠٠ في المائة، ويمكنهم الدخول في أي نوع من المشاريع المشتركة مع المواطنين الهايتيين، ولكن الدولة هي التي تنظم بيع الحصص في الشركات. وتشترط أنغولا، منذ عام ٢٠١٢، على شركات النفط العابرة للحدود الوطنية العاملة في البلد استخدام المصارف المحلية، بما في ذلك فروع المصارف الأجنبية، لسداد ضرائبها، ولدفع مبالغ للأجانب من الموردين والمتعاقدين من الباطن. والهدف من ذلك هو تعزيز عملية تطوير النظام المصرفي الوطني، وهو نظام سبق أن حقق نمواً كبيراً، ويعزى بعض ذلك إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة. وفي عدد من أقل البلدان نمواً، تحصل المؤسسات الأجنبية على معاملة لا تقل عن معاملة المؤسسات المحلية الوطنية. ومن الأمثلة على البلدان التي تعامل الشركات الأجنبية كمعاملتها الشركات الوطنية أفغانستان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، ومالي وموزامبيق والنيجر وسان تومي وبرينسيبي والسنغال

وزامبيا. غير أن هناك بعض الاستثناءات، كما هو الحال في ملكية الأراضي. على سبيل المثال، في بنن، وغينيا الاستوائية. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار ورواندا، لا يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك الأراضي، ولكن بإمكانهم استئجارها.

١٧ - وتقدم الحوافز الضريبية والحوافز الأخرى إلى المستثمرين الأجانب في عدد من أقل البلدان نمواً. فبنغلاديش، على سبيل المثال، توفر للمستثمرين الأجانب إعفاءات ضريبية واستثناءات، وتخفيضات في رسوم استيراد السلع الرأسمالية والآلات وقطع الغيار، وإعفاءات من الرسوم الجمركية على الواردات بنسبة ١٠٠ في المائة لمصدري الملابس الجاهزة. وفي هايتي، يحظى الاستثمار الذي يعطي قيمة مضافة لا تقل عن ٣٥ في المائة في معالجة المواد الخام المحلية أو المستوردة بامتيازات تؤهله للحصول على مزايا جمركية وضريبية وغيرها من المزايا. وفي السودان يتيح قانون الاستثمار الجديد لعام ٢٠١٣، امتيازات ضريبية وجمركية للمستثمرين في الصناعات الاستراتيجية^(١١). ومن الأمثلة الأخرى على البلدان التي تقدم حوافز ضريبية هناك بروندي، وملاوي، وسان تومي وبرينسيبي، وزامبيا^(١٢).

الإطار الدولي

١٨ - دخل العديد من أقل البلدان نمواً في معاهدات استثمار ثنائية، وهي معاهدات تنص عموماً على المعاملة الوطنية، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة العادلة والمنصفة للمستثمرين، وعدم التأميم إلا في ظروف محددة، وعدم تقييد تحويلات رأس المال والأرباح. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، كان جميع أقل البلدان نمواً، باستثناء ستة بلدان، قد وقعت معاهدة أو أكثر من تلك المعاهدات، حيث وقعت بنغلاديش (٢٩)، وموزامبيق (٢٤)، والسنغال (٢٤) وإثيوبيا (٢٩) والسودان (٢٧)، واليمن (٣٧) على أكبر عدد من هذه المعاهدات^(١٣).

١٩ - كذلك وضع معظم أقل البلدان نمواً أحكاماً، عادةً بموجب معاهدات استثمار ثنائية، من أجل تسوية المنازعات مع المستثمرين الأجانب. والأغلبية من هذه البلدان (٣٧) هي أعضاء في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وهناك عدد منها منفتح على تسوية المنازعات في إطار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وانضم عدد منها إلى اتفاقية

(١١) الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠١٣: سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية (جنيف، ٢٠١٣).

(١٢) انظر [http://unctad.org/en/Pages/DIAE/International%20Investment%20Agreements%20\(IIA\)/Country-specific-Lists-of-BITs.aspx](http://unctad.org/en/Pages/DIAE/International%20Investment%20Agreements%20(IIA)/Country-specific-Lists-of-BITs.aspx)

الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها. وبعض هذه البلدان أعضاء في آليات تسوية المنازعات الدولية الأخرى، من قبيل المنظمة المعنية بمواءمة قانون الأعمال في أفريقيا. فبنن، على سبيل المثال، عضو في تلك المنظمة وفي المحكمة المشتركة للعدل والتحكيم، وكذلك في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

٢٠ - ومعظم أقل البلدان نموا هي أطراف في اتفاق أو أكثر من الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية التي تتضمن أحكاما تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. وفي المنطقة الأفريقية، تشمل هذه الاتفاقات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تشمل الاتفاقات الإقليمية اتفاق الاستثمار الشامل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واتفاق الاستثمار بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بصدد وضع اللمسات الأخيرة على نص مشروع لاتفاق بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها، للتوقيع عليه في مؤتمر قمته الثامن عشر، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وهاتي عضو في الجماعة الكاريبية التي تضم ١٥ دولة في منطقة البحر الكاريبي في سوق واحدة واقتصاد واحد. وعلى الصعيد الأقاليمي، هناك ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا أعضاء في اتفاق الشراكة بين الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، المعروف أيضا باسم اتفاق كوتونو. وينص الاتفاق، في جملة أمور، على تدابير للتعاون المالي يتعين على دول منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ والجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أن تتخذها بهدف تشجيع الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص في الاتحاد الأوروبي على الاستثمار وعلى تقديم مساعدة محددة إلى نظرائه في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ في إطار التعاون والشراكات فيما بينها. ويدعو الاتفاق إلى تقديم الدعم المالي إلى المستثمرين، وتقديم ضمانات للاستثمار، وحماية الاستثمار. وأنشأ الاتفاق أيضا مركز تنمية المشاريع، وذلك بهدف المساعدة في تشجيع الاستثمار والتعاون في مجال الأعمال التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمشاريع في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ.

٢١ - وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، هناك عدد كبير من أقل البلدان نموا هي أطراف في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الذي هو ذو صلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، والاتفاقات المتعلقة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. ومعظم البلدان أعضاء أيضا في وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي. وجميع هذه الدول تقريبا أعضاء في منظمة العمل

الدولية، وهذا يعني أنها، من حيث المبدأ، ملتزمة باحترام المبادئ والحقوق التي هي موضوع إعلان منظمة العمل الدولية المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٢٢ - كذلك دخلت أقل البلدان نمواً في معاهدات الازدواج الضريبي^(١٣)، في ما يتعلق منها أساساً بالضرائب على الدخل ورأس المال. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، كان لدى اليمن (٣٧)، وبنغلاديش (٢٧)، والسودان (٢٧)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (١٧)، والسنغال (١٤)، وزامبيا (١٢)، العدد الأكبر من هذه المعاهدات.

تشجيع الاستثمار وتيسيره

٢٣ - أنشأ العديد من أقل البلدان نمواً وكالات لتشجيع الاستثمار من أجل تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتيسيره، في حين عهد بعض البلدان هذه المهمة إلى مجالس استثمار أو وزارات أو إدارات حكومية محددة. وفي عام ٢٠١١، كان لواحد وثلاثين بلداً من أقل البلدان نمواً وكالات أو مؤسسات أخرى من هذا القبيل، وكانت ٢٩ هيئة من هيئات تشجيع الاستثمار الوطني هذه أعضاء في الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار^(١٤). وفي بعض الحالات، على سبيل المثال، في أفغانستان ومالي وأوغندا، تكون هذه الوكالات بمثابة مراكز متكاملة لتقديم الخدمات للمستثمرين.

٢٤ - ويتطلب النجاح في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً توافر قواعد وأنظمة وإجراءات يسهل تصفحها، وتكاليف منخفضة نسبياً لممارسة الأعمال التجارية. وفي هذا الصدد، لم يحقق تقدماً ملحوظاً سوى عدد قليل من أقل البلدان نمواً. ووفقاً لتقرير البنك الدولي عن ممارسة الأعمال التجارية، فإن رواندا هي البلد الوحيد من أقل البلدان نمواً تأتي ضمن الاقتصادات الخمسين الأعلى في التصنيفات الاقتصادية لعام ٢٠١٤^(١٥)، ولم يكن ضمن الاقتصادات العليا في التصنيف سوى أربعة اقتصادات أخرى، وهي ساموا، وجزر سليمان، وفانواتو، وزامبيا. وجرى تصنيف غالبية (٢٦) أقل البلدان نمواً بين المرتبة ١٥٤ والمرتبة ١٧٩. ويشير ارتفاع رواندا النسبي في تصنيفات عام ٢٠١٤، إلى أن هذا البلد أحرز تقدماً أكثر من أي بلد آخر في مؤشرات "ممارسة الأعمال التجارية" منذ عام ٢٠٠٦، حيث كان أدائه العام بالنسبة إلى البلدان المائة التي في المقدمة يشير إلى أنه كان

(١٣) انظر [http://unctad.org/en/Pages/DIAE/International%20Investment%20Agreements%20\(IIA\)/Country-specific-Lists-of-DTTs.aspx](http://unctad.org/en/Pages/DIAE/International%20Investment%20Agreements%20(IIA)/Country-specific-Lists-of-DTTs.aspx)

(١٤) متاح على الموقع التالي: www.doingbusiness.org/rankings

الأداء الأفضل إذ ارتفع من ٣٧ إلى ٧٠^(١٥). ومن بين أقل البلدان نمواً الأخرى التي حققت تحسناً كبيراً في أدائها العام، منذ عام ٢٠٠٦، بوركينا فاسو وليبيريا وبوروندي ومالي وسيراليون.

٢٥ - تبين أن لتشجيع الاستثمار أثراً إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وأنه يعمل على نحو أفضل في الأماكن التي ترتفع فيها أوجه التباين المعلوماتي والإجراءات البيروقراطية الصارمة. ويشير هذا إلى أن تشجيع الاستثمار يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً، حيث يمكن أن يكون الافتقار إلى المعلومات أحد العوائق الرئيسية التي يواجهها المستثمرون الأجانب. وبالإضافة إلى إنشاء وكالات لتشجيع الاستثمار، يشارك بعض أقل البلدان نمواً في وضع أدلة استثمار على الإنترنت لتكون جزءاً من مشروع مشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية. وفي عام ٢٠١٤، كان قد تم نشر أدلة كهذه لثمانية بلدان من أقل البلدان نمواً.

سياسات البلد الأصلي وبرامجه وتدابيره

٢٦ - تنفذ جميع البلدان المتقدمة النمو، إلى حد ما، سياسات وبرامج وتدابير ترمي إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج، وبدأ أيضاً بعض البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية القيام بذلك. وغالباً ما يكون هذا النوع من تدابير البلد الأصلي موجهاً نحو تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بوجه عام، والبعض منها يتسم بأهمية خاصة لتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً ولزيادة فوائدها العائدة على تلك البلدان.

السياسات الوطنية والترتيبات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج

٢٧ - في الوقت الحاضر يسمح جميع البلدان المتقدمة النمو تقريباً لشركاتها بالاستثمار في الخارج بحرية، مع وجود القليل من القيود المتصلة أساساً باعتبارات سياسية أو اعتبارات تتعلق بالأمن الوطني. وحرر عدد من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أيضاً سياساته المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج، في حين يقوم بعض آخر بذلك تدريجياً^(١٦).

(١٥) انظر www.doingbusiness.org/data/distance%20to%20frontier.

(١٦) انظر K. Sauvart et al, "Trends in FDI, home country measures and competitive neutrality," in *Yearbook on International Investment Law and Policy 2012-2013*, Chapter 1 (New York, 2014).

٢٨ - وقد دخلت جميع البلدان المتقدمة النمو تقريبا ومعظم البلدان النامية في معاهدات استثمار ثنائية مع أقل البلدان نموا بهدف مساعدتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن تقوم بحماية استثمار شركات البلدان الأصلية في البلدان المضيفة وتيسير عملياتها هناك. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، كان أكبر عشرة بلدان متقدمة النمو من حيث مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخارج في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ قد أبرمت ١٢٨ معاهدة من هذا القبيل مع أقل البلدان نموا، في حين أبرم أكبر ١٠ اقتصادات من بين الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ٥٣ معاهدة مع تلك البلدان^(١٧).

التدابير الرامية إلى تيسير ودعم وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج

٢٩ - يمكن أن يتأثر الحجم الفعلي للاستثمار الموجه نحو الخارج كثيرا بتدابير البلد الأصلي التي تساعد المستثمرين في الخارج بصورة مباشرة. ويقصد بهذه التدابير غالبا تحقيق المصالح الاقتصادية الاستراتيجية للبلد الأصلي وتعزيز قدرة شركاته على المنافسة على الصعيد الدولي، ولكن من أسباب اتخاذ هذه التدابير تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية باعتبار ذلك مكملا لجهودها الرامية إلى اجتذاب الاستثمار. وبقدر ما تكون هذه التدابير مطبقة على الاستثمار في أقل البلدان نموا، فيمكنها أن تزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان وتزيد انتفاعها بها.

٣٠ - وتضم تدابير البلد الأصلي منح مزايا محددة من جانب حكومة البلد الأصلي (أو مؤسسة أو أكثر من مؤسساته العامة) فيما يتعلق بقيام شركة من شركات البلد الأصلي بإنشاء استثمار أو حيازته أو توسيعه في اقتصاد خارجي. وقد قام جميع البلدان المتقدمة النمو، فضلا عن بعض الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بإنشاء أو تخصيص مؤسسات تقوم بتنفيذ هذه التدابير^(١٨). وأهم التدابير المباشرة التي تستخدمها حكومات البلدان الأصلية لتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج ودعمه وتعزيزه هي ما يلي:

(أ) خدمات الإعلام - وتشمل هذه الخدمات توفير البيانات المتعلقة بالمناخ الاقتصادي والقانوني للاستثمار، والبيئة السياسية وفرص الأعمال التجارية في البلدان المضيفة؛ ومعلومات عن فوائد التدويل، وعن الجوانب القانونية والاقتصادية للتوسع على النطاق الدولي؛ وتقديم الإحصاءات ذات الصلة. وتشمل خدمات الدعم الأخرى إسداء

(١٧) انظر - [http://unctad.org/en/Pages/DIAE/International%20Investment%20Agreements%20\(IIA\)/Country-specific-Lists-of-BITs.aspx](http://unctad.org/en/Pages/DIAE/International%20Investment%20Agreements%20(IIA)/Country-specific-Lists-of-BITs.aspx)

المشورة وتقديم الاستشارات؛ وبعثات الاستثمار؛ وخدمات المواءمة، بما في ذلك إجراء اتصالات مع الحكومات ومباشرى الأعمال الحرة في البلدان المضيفة والاحتفاظ بقواعد بيانات للمواءمة؛ وتقديم التدريب والخدمات التعليمية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج؛

(ب) التدابير المالية - وتشمل تقديم مَنَح لأنشطة معينة من قبيل دراسات الجدوى وغيرها من الأنشطة السابقة للاستثمار؛ والمساعدة في تغطية تكاليف إنشاء المكاتب الخارجية؛ وتدريب الموظفين للعمل في الفروع الأجنبية؛ وتنظيم برامج تنفيذية للمديرين، وبرامج تدريبية لتلبية احتياجات بعينها وتشمل أيضاً تقديم قروض (ميسرة وغير ميسرة)، وخيارات في ما يتعلق بالتمويل المنظم، وترتيبات لتقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص أو داخل القطاع العام، وتمويل التنمية. وتشمل التدابير المالية الأخرى المساهمة في رأس المال بشكل مباشر أو عن طريق تمويل التنمية؛

(ج) التدابير الضريبية - وتشمل هذه التدابير الإعفاءات الضريبية من مختلف الأنواع، على سبيل المثال، الإعفاء من ضريبة الدخل المفروضة على دخول معينة للشركات، والاقطاعات مقابل النفقات المؤهلة لذلك؛ والإعفاء الضريبي للشركات؛ وتأجيل الضرائب على الدخل المكتسب في الخارج؛ وإعفاءات ضريبية لبعض أنواع الإنفاق؛

(د) التأمين ضد المخاطر السياسية - ويشمل طائفة من منتجات التأمين التي تغطي نزاع الملكية، والأضرار الناجمة عن الحرب، والعنف السياسي، وصرف العملة المحلية أو تحويلها خارج البلد المضيف، وتعليق التحويلات المالية، والتخلي القسري عن الأصول في الخارج من جانب مستثمري البلد الأصلي. والغرض من ذلك هو التخفيف من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الخارج، وعادة ما يستلزم دفع أقساط أعلى من المعدل العادي.

٣١ - وتكتسي المساعدة المباشرة المقدمة من خلال هذه التدابير قدراً من الأهمية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً أكبر مما تكتسبه في بلدان أخرى، وخاصة لأن الفجوات المعلوماتية والمعرفية فيما يتعلق بالفرص المتاحة وشروط البلد المضيف يرجح أن تكون أكبر في الحالة الأولى، والحاجة أمسّ إلى التأمين ضد المخاطر السياسية، فضلاً عن اتخاذ تدابير ضريبية ومالية.

شروط الأهلية للدعم المباشر من خلال تدابير البلد الأصلي

٣٢ - في العديد من البلدان، لا تقدم تدابير الدعم المباشر المذكورة أعلاه بشكل موحد لجميع المستثمرين في الخارج. وتؤخذ العوامل المبينة أدناه في الحسبان لتحديد ما إذا كان

المستثمر مؤهلاً للحصول على المساعدة؛ وتلك العوامل هي القطاع أو الصناعة التي يتم فيها الاستثمار، وحجم الشركة المستثمرة، والمقصد، وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج على البلدان المضيفة. ويمكن أن يعمل بعض الشروط المستخدمة على تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تقديم الدعم التفضيلي للاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية إلى زيادة التدفقات إلى أقل البلدان نمواً، وفي كثير منها تشكل الصناعات الاستخراجية عامل الاجتذاب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٣ - وبالنسبة للقطاع أو الصناعة، فعلى الرغم من عدم وجود قيود قطاعية أو صناعية صارمة على الدعم/المساعدة اللذين تقدمهما مؤسسات البلد الأصلي إلى المستثمرين في الخارج، يحدد عدد منها قطاعات وصناعات لتلقي الدعم. وهي عادة ما تتضمن الموارد الطبيعية والطاقة والهياكل الأساسية. ويكون التركيز على تقديم المساعدة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج في مجال الموارد الطبيعية ذا صلة بحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من أقل البلدان نمواً، في حين أن التركيز على تقديم المساعدة للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الطاقة والهياكل الأساسية مهم بالنسبة لتلك البلدان على وجه العموم، حيث أنها تحتاج بوجه خاص إلى هذا النوع من الاستثمار من أجل تحسين القدرة الإنتاجية ودفع عجلة النمو.

٣٤ - ومن حيث الحجم، يقدم كثير من البلدان الأصلية دعماً تفضيلاً إضافياً للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل الأمثلة على ذلك خطوط التمويل الخاص والأموال التي تقدمها هيئتا التمويل الإسبانيان: كوفيدس (COFIDES) والمؤسسة الرسمية للائتمان (Instituto Credito Oficial) لتلك المؤسسات، والمعاملة التفضيلية التي تقدمها مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي (OPIC) إلى تلك المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية في ظروف معينة. ومن المرجح أن يكون هذا النوع من الدعم ذا أهمية خاصة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، وبالنظر إلى الأسواق الصغيرة نسبياً في تلك البلدان، ومحدودية إمدادات المهارات ورأس المال البشري فيها، من الأرجح أن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، باستثناء الاستثمار في الموارد الطبيعية، حيث يكون الإنتاج أساساً لغرض التصدير.

٣٥ - ومن حيث المقصد، فإن معظم تدابير البلدان الأصلية متاحة للشركات بصرف النظر عن وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، فإن عدداً من هذه التدابير يشجع الاستثمار في جهات محددة. ولدى العديد من البلدان المتقدمة وكالات متخصصة لتقديم التمويل

الطويل الأجل من أجل تنمية القطاع الخاص في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية عن طريق تقديم القروض وتمويل رأس المال السهمي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان، من خلال امتلاك حصة الأقلية من الأسهم في بعض الأحيان^(١٨). ومهمة مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي، على سبيل المثال، هي تعبئة وتيسير مشاركة المهارات ورأس المال الخاص من الولايات المتحدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، لتكمّل أهداف الولايات المتحدة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية. وفي عام ٢٠١٢، بلغ مجموع الالتزامات التي تعهدت بها مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي للمشاريع في البلدان المنخفضة الدخل ما قدره بليون دولار، في حين بلغ مجموع قيمة المشاريع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٩٠٧ ملايين دولار، من مجموع حافطة بقيمة ١٦,٤ بليون دولار. وتركز الشركة الألمانية للاستثمار والتنمية، وهي وكالة تمويل إنمائي ألمانية، بصورة متزايدة على مساعدة الاستثمارات في أفريقيا، بما في ذلك الاستثمارات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣٦ - وتبلي بعض تدابير البلد الأصلي على وجه التحديد احتياجات الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق جغرافية معينة، سعيا إلى تحقيق استراتيجيات وطنية. فعلى سبيل المثال، يقدم الصندوق الإنمائي المشترك بين الصين وأفريقيا الدعم المالي للمؤسسات الصينية المستثمرة في أفريقيا. وقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات الصينية في أفريقيا، منذ إنشائه، نموا سريعا، إذ ارتفع من متوسط بلغ ٤١٠ ملايين دولار في السنة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ إلى ثلاثة بلايين دولار في السنة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، وشملت التدفقات إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٢,٦ بلايين دولار. وفي عام ٢٠١٣، تعهدت اليابان بتقديم مبلغ قدره ٦,٥ بليون دولار للمساعدة على دعم البنية التحتية في أفريقيا، وأعلنت شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن التي تديرها الدولة عن تقديم دعم مالي بقيمة بليون دولار على مدى السنوات الخمس التالية لمساعدة الشركات اليابانية في مشاريع تنمية الموارد الطبيعية في أفريقيا.

٣٧ - ومن حيث الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج، يجوز أن تجعل البلدان الأصلية أيضا دعمها للاستثمار الموجه نحو الخارج متوقفا على الآثار التي يخلفها في البلدان الأصلية و/أو البلدان المضيفة. ويجوز لها أن تطلب تحقيق آثار إنمائية إيجابية على البلد المضيف، من حيث إيجاد فرص للعمل وإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية ونقل التكنولوجيا والمعرفة على سبيل المثال. ووفقا لأداة فحص المستثمرين التابعة لمؤسسة

(١٨) UNCTAD, *World Investment Report 2003: FDI policies for development: national and international perspectives* (Geneva, 2003).

الاستثمار الخاص الخارجي^(١٩)، فإن أهلية الحصول على الدعم من المؤسسة يتطلب أن يفني المشروع بمعايير منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بحقوق العمال، بما في ذلك الحق في تكوين نقابات والتفاوض الجماعي والحد الأدنى للسن وحظر السخرة. وبالمثل، فإنه وفقا لمبادئه التوجيهية لتأكيد الاعتبارات البيئية والاجتماعية^(٢٠)، يجري مصرف اليابان للتعاون الدولي استعراضا للظروف البيئية والاجتماعية عند البت في التمويل ويجري رصد ومتابعة بعد أن يتم اتخاذ القرار. وتترتب على هذه المشروطة والمتابعة آثار على تحسين الفوائد التي تجنيها البلدان المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا، حيث يرجح أن تكون القدرات المحلية على التفاوض مع المستثمرين الأجانب للحصول على ظروف مواتية ورصد آثار الاستثمار الأجنبي المباشر محدودة.

التدابير غير المباشرة التي تتخذها البلدان الأصلية

٣٨ - يمكن أن تتخذ البلدان الأصلية تدابير لا تستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج على وجه التحديد، وإن كانت مع ذلك تؤثر عليه. وعلى سبيل المثال، يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لمشاريع الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا أن تجعل تلك البلدان أكثر اجتذابا للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أيضا أن تؤدي هذه المساعدة مباشرة إلى تنفيذ مشاريع للاستثمار الأجنبي المباشر مقدمة من البلد المانح، كما هو الحال عندما تقدم الحكومات المانحة تمويلا مرتبطا بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج الذي تقوم به شركاتها.

٣٩ - ويمكن أيضا للتدابير السياسية التي توسع نطاق الوصول إلى أسواق بلد أصلي أن تشجع بشكل غير مباشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ذلك البلد وغيره إلى البلدان التي تتمتع بتحسين إمكانية وصول صادراتها. ومن الأمثلة على ذلك قانون الولايات المتحدة للنمو والفرص في أفريقيا، الذي صار في عام ٢٠١٣ بمنح واردات ٣٩ بلدا محددًا من بلدان جنوب الصحراء الكبرى فرصا تفضيلية للوصول إلى أسواق الولايات المتحدة. وقد كان للإعفاءات من الرسوم والخصص التي منحها الاتحاد الأوروبي لأقل البلدان نموا في إطار ترتيبات "كل شيء إلا الأسلحة"، والمعاملة المماثلة لصادرات أقل البلدان نموا من جانب بعض البلدان الأخرى، أدوار هامة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان.

(١٩) متاح على الموقع التالي: www.opic.gov/doing-business-us/our-investor-screener.

(٢٠) متاح على الموقع التالي: www.jbic.go.jp/wp-content/uploads/page/efforts/environment/confirm_en/pdf_01.pdf.

المخططات والبرامج التي تنفذها المنظمات الدولية

٤٠ - إن الخطط والبرامج التي تنفذها المنظمات الدولية والإقليمية تدعم وتكمل الجهود التي تبذلها البلدان المضيفة والبلدان الأصلية لتعزيز تدفقات وفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نمواً، وترد لحة عن تلك الخطط والبرامج أدناه.

٤١ - ويضطلع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بأنشطة مكرسة مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً. وعلى وجه الخصوص، يوفر مجلسه الاستشاري للاستثمار المعني بتلك البلدان، الذي أنشئ في عام ٢٠٠١، بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية، إطاراً مرناً وغير رسمي لكبار رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين، لمناقشة السبل العملية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. ويعتمد هذا العمل جزئياً على العمل الإحصائي الذي يقوم به الأونكتاد، وبخاصة بيانات بلدان الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلخص إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الرئيسية لكل بلد من أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، ومنذ عام ٢٠١١، يتضمن تقرير الاستثمار العالمي، وهو المنشور الرئيسي للأونكتاد، قسماً خاصاً يحلل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان. ويقوم الأونكتاد بتنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز قدرات الوكالات الحكومية فيما يتعلق بتجميع البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية. وحتى الآن، نظّم نحو اثنتي عشرة حلقة عمل وطنية في بروندي، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وإثيوبيا، وملاوي، وميانمار، ورواندا، والسودان، وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا.

٤٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، ركز ١٧ استعراضاً من أصل ٣٦ استعراضاً أعدها الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار على أقل البلدان نمواً. وقد أدى تنفيذ التوصيات الواردة في تلك الاستعراضات، في جملة أمور، إلى إنشاء وكالة لتشجيع الاستثمار في بروندي، وإنشاء المجلس الرئاسي للاستثمار في بوركينافاسو، واعتماد برنامج لاجتذاب المهارات ونشرها في رواندا. ويرتبط هذا العمل ارتباطاً وثيقاً بالخدمات الاستشارية المتعلقة بتشجيع الاستثمار التي يقدمها الأونكتاد، والتي تشمل نشر المشورة العملية، ودراسات حالات إفرادية لأفضل الممارسات في تشجيع الاستثمار في أوساط وكالات تشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والمنظمات الدولية لوكالات تشجيع الاستثمار، بما في ذلك الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، ومعظم البلدان المذكورة أعضاء فيها.

٤٣ - وفي مجموعة البنك الدولي، تتمثل إحدى أولويات وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفقر اقتصادات العالم، وبالتحديد،

أعضاء رابطة التنمية الدولية، بتوفير التأمين ضد المخاطر السياسية للمستثمرين، وهو العائق الأبرز أمام الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية. وتحتل المخاطر السياسية، بما فيها المخاطر المتعلقة بعوامل مثل قابلية تحويل العملة والقيود المفروضة على تحويل الأموال، والمصادرات، وحالات الحرب، درجة عالية بين القيود التي يواجهها الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وتتطلب ضمانات الاستثمار التي تقدمها وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف الامتثال لمجموعة شاملة من معايير الأداء البيئي والاجتماعي^(٢١). ويوفر برنامج الاستثمارات الصغيرة الذي تنفذه الوكالة هذا التأمين بأقساط منخفضة لتسهيل الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المعرضة بشكل خاص للمخاطر السياسية. ولهذا البرنامج أهمية خاصة في أقل البلدان نمواً لأن الاستثمار الأجنبي المباشر هناك، وخاصة في الصناعات التحويلية والخدمات، من المرجح أن يتدفق إلى أصغر شركات. والتسهيلات التي تقدمها الوكالة للاقتصادات الهشة والمتضررة من النزاعات تشمل ٣٦ بلداً هشاً ومتأثراً بالنزاعات، منها ٢٤ بلداً من أقل البلدان نمواً كانت مشمولة في بداية عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ضمانات الوكالة، تستخدم هذه التسهيلات مساهمات و ضمانات المانحين لتوفير حاجز لتغطية الخسائر الأولية لضمان المشاريع الاستثمارية في السياقات الهشة وحالات النزاع.

٤٤ - وفي إطار الخدمات الاستشارية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية، تشارك المؤسسة مع الحكومات المحلية، ووزارات العدل، وجمعيات المحامين، ومنظمات الأعمال، والجهات المانحة لتلبية احتياجات القطاع الخاص في تسوية المنازعات ومساعدة البلدان المتعاملة مع المؤسسة على إنشاء آليات بديلة لتسوية المنازعات، بما في ذلك ستة بلدان من أقل البلدان نمواً، وهي بنغلاديش، وبوركينا فاسو، وكمبوديا، وجزر سليمان، والسودان، وفانواتو.

٤٥ - ومن الأنشطة الهامة الأخرى التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي تقييم وتحسين مناخ الاستثمار في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وهذا يشمل مشروع المجموعة المسمى "إنجاز الأعمال التجارية". وتكمل تقييمات مناخ الاستثمار التي يجريها البنك الدولي هذا العمل عن طريق تحديد المعوقات الرئيسية التي تواجه الاستثمار والنمو في بلد ما، وكذلك مجالات الإصلاح. وتوفر تسهيلات الخدمات الاستشارية المتعلقة بمناخ الاستثمار التمويل والدعم للمشاريع الاستشارية لتحسين مناخ الاستثمار. وتقدم المقارنة المعيارية العالمية لتشجيع الاستثمار التي تجريها مجموعة البنك الدولي إلى صناع القرار فكرة عن فعالية

(٢١) متاح على www.miga.org/projects/index.cfm?stid=1828.

استجابة وسطاء ووكالات تشجيع الاستثمار في بلد ما للمستثمرين المحتملين ومدى تلبية احتياجاتهم من المعلومات.

٤٦ - وقد أنشأ البنك الدولي عددا من الصناديق الاستثمارية لدعم البلدان ذات الموارد الاستخراجية الكبيرة، مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، والمرفق الاستشاري الفني للصناعة الاستخراجية. ويقدم الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين المخصص للمبادرة موارد للبلدان لتنفيذ معايير المبادرة في مجال الشفافية، بينما يساعد الصندوق الاستثماري المخصص للمرفق على بناء قدرات الحكومات على التفاوض على مصالحها. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، كانت بور كينا فاسو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، وموزمبيق، والنيجر، وسيراليون، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وتيمور - ليشتي، واليمن، وزامبيا، من بين البلدان الأقل نمواً التي تمثل للمبادرة.

٤٧ - وأنشأ البنك الدولي صندوقاً جديداً عام ٢٠١٢ لمساعدة البلدان الأفريقية على التفاوض من أجل إبرام أفضل الصفقات الممكنة لتطوير مواردها من النفط والغاز والمعادن، وهو ما يرجح أن يستفيد منه العديد من أقل البلدان نمواً. ويواجه البنك الدولي قيوداً على تمويل مفاوضات فعلية مباشرة من خلال صناديقه الاستثمارية. ومع ذلك، قد تكون البلدان قادرة على الحصول من البنك الدولي على قروض أو سلف تنفيذها الجهة المستفيدة لتستأجر بها خدمات مفاوضات بنفسها.

٤٨ - ويمكن للبلدان الأفريقية أيضاً أن تطلب المساعدة من مرفق الدعم القانوني الأفريقي، وهو جزء من مصرف التنمية الأفريقي. ويقدم هذا المرفق المساعدة للبلدان الأفريقية لتعزيز خبراتها القانونية وقدراتها التفاوضية في مجال إدارة الديون والتقاضي، وإدارة الموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية، والتعاقد بشأنها، واتفاقيات الاستثمار، ومعاملات التجارة والأعمال ذات الصلة بذلك. ويتمتع المرفق بالحصانة السيادية ويمكنه التفاوض باسم البلدان المتعاملة معه.

٤٩ - ومنظمة العمل الدولية مسؤولة عن تعزيز ومتابعة الإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية^(٢٢). وهي تقدم المساعدة التقنية للدول الأعضاء فيها، وخاصة أقل البلدان نمواً، من أجل تسخير أفضل إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود عمليات المؤسسات المتعددة الجنسيات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنمية المشاريع المستدامة. ومنذ عام ٢٠٠١، شاركت المنظمة أيضاً في مشروع

(٢٢) متاح على www.ilo.org/empent/Publications/WCMS_101234/lang--en/index.htm.

لمراقبة المصانع بعنوان "مصانع أفضل في كمبوديا"، وهو مشروع يُشرك حكومة كمبوديا ومصنعي الملابس والنقابات المهنية. وهناك مشاريع "أعمال أفضل" مماثلة تشترك فيها المنظمة وتنفذ حاليا في ستة بلدان أخرى، منها هايتي وليسوتو، من أقل البلدان نمواً، ومن المقرر الزيادة في توسيعها، بطرق منها تنفيذ مشروع في بنغلاديش أُعلن عنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتقدم المنظمة المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً مثل أنغولا، وموزمبيق، وزامبيا لتعزيز الحوار بين القطاعات، بهدف تعزيز المساهمة الإيجابية للصناعات الاستخراجية في خلق فرص عمل على نطاق أوسع، وتنمية المهارات، والتنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على الصعيد المحلي.

٥٠ - وتركز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) قدراً كبيراً من أعمالها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً على شبكة وكالات تشجيع الاستثمار في أفريقيا. وإذ تغطي الشبكة الآن ٣٨ دولة، منها العديد من أقل البلدان نمواً، فهي منتدى للحكومات الأفريقية لمناقشة استراتيجيات تشجيع الاستثمار. وهي تشمل منبرا لرصد الاستثمار يشكل أداة لتحليل بيانات الاستثمار، ويغطي حالياً ١٩ بلداً أفريقياً، منها ١٤ من أقل البلدان نمواً. وتعمل اليونيدو أيضاً مع البلدان من أجل تحسين بيئتها التنظيمية للنهوض بالأعمال التجارية والاستثمار وتعزيز الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر، بسبل منها إقامة شراكات مع الشركات عبر الوطنية.

رابعاً - نحو وضع خطة عمل للاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً

٥١ - رغم الجهود التي تبذلها البلدان المضيفة والبلدان الأصلية والوكالات الدولية لحشد الاستثمار الأجنبي المباشر لأقل البلدان نمواً من أجل تنميتها المستدامة، لا تزال أقل البلدان نمواً تتلقى تدفقات محدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر في نطاق محدود من القطاعات. ولذا فمن الأهمية بمكان بالنسبة لها، كما هو بالنسبة لشركائها في التنمية؛ أي البلدان الأصلية، والوكالات الإنمائية الدولية والوطنية، والشركات عبر الوطنية، والشركات المحلية، والمجتمع المدني، تعزيز الجهود المستمرة التي يبذلونها، ومواصلة وضع مبادرات جديدة ومبتكرة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً، وتعزيز الفوائد التي يجنيها البلد المضيف من هذه التدفقات. وهذا ما يمكن أن يكون مفيداً في إطار خطة عمل للاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نمواً، أي برنامج شامل ومتسق للمعونة من أجل الاستثمار، يمكن أن يتضمن العناصر الواردة أدناه.

الإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نمواً

٥٢ - يتعين على أقل البلدان نمواً مواصلة السير قدماً نحو وضع قواعد ولوائح محسنة تنظم دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتشغيله ومعاملته، وذلك من أجل التشجيع على استقبال مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المفيدة لمجموعة أوسع من الصناعات، ولا سيما الصناعات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لعملية التنمية لديها. ويتعين عليها أيضاً أن تعزز ما تبذله من جهود في مجال تشجيع الاستثمار فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر بصورة عامة، وكذلك فيما يتعلق بالقطاعات ذات الأهمية بالنسبة لها. وبالإضافة إلى تركيز أقل البلدان نمواً على البلدان الأصلية المتقدمة النمو، ينبغي أيضاً أن تضاعف الجهود التي تبذلها من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية، بالنظر إلى أهمية هذه الأخيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي، فضلاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، فإن مجتمعات المغتربين من أقل البلدان نمواً تشكل خزاناً محتملاً للاستثمار الأجنبي المباشر. وأخيراً، ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تواصل السير صوب تحسين القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بإنشاء فروع للشركات الأجنبية وتشغيلها، والمتعلقة كذلك بالأعمال التجارية عموماً، وذلك بالاستفادة من خبرات البلدان الأخرى والموارد المتاحة من البلدان الأصلية، والوكالات الإنمائية والمنظمات الدولية.

٥٣ - وفي بعض الصناعات، ولا سيما صناعات الهياكل الأساسية، بما في ذلك الطاقة الكهربائية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والمياه، تكون التكاليف مرتفعة والمردود غير مضمون، فضلاً عن أنها تستغرق فترة طويلة لتؤتي ثمارها. وعلاوة على ذلك، فإن للبلدان المضيفة مصلحة في الاحتفاظ ببعض جوانب الرقابة. ويتعين على أقل البلدان نمواً النظر في مواصلة تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص المفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، على أن يستفيد البلد المضيف لهذه المشاريع في تمويلها من المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تتم المشاركة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من خلال حصة في المشروع. ويمكن أيضاً أن تشكل زيادة الاستثمار المفيد من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذ في إطار الأنماط التقليدية، فضلاً عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، جزءاً هاماً في التخلص من القيود التي تعاني منها أقل البلدان نمواً، في مجال الهياكل الأساسية والطاقة.

٥٤ - ويمكن أن تنظر أقل البلدان نمواً أيضاً في تعيين أمين للمظالم يعنى بالاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات كل منها، لمعالجة مظالم المستثمرين الأجانب، والمساعدة على منع نشوء منازعات مكلفة بين المستثمرين والدول. وبإمكان أمين المظالم، باعتباره شخصاً يحظى باحترام الحكومة ودوائر الأعمال، أن يعمل بمثابة مؤسسة تقدم الرعاية اللاحقة في الاقتصاد

المضيف، ويمكن أن يساعد على تسوية المظالم التي تتعرض لها فروع الشركات الأجنبية من جانب الحكومات، والعكس بالعكس، وبالتالي الحيلولة دون تصعيدها إلى منازعات بين المستثمرين والدول. وما لا يقل أهمية عن ذلك هو إمكانية أقل البلدان نمواً في أن تشجع، من خلال معالجة مظالم المستثمرين الأجانب بصورة استباقية عبر أمين المظالم، على إعادة استثمار المكاسب المتأتية من الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تشكل الربع أو يزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاداتها.

٥٥ - وبغية زيادة الفوائد المكتسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن تنظر أقل البلدان نمواً في وضع برامج لإقامة روابط بين الأعمال التجارية و/أو تعزيز القائم منها^(٢٣)، وهي برامج تضطلع الشركات المحلية من خلالها بدور المورد لفروع الشركات الأجنبية الموجودة في البلدان المضيفة. وهذه الروابط هي إحدى أهم الآليات اللازمة للشركات المحلية في الحصول على الأصول المادية وغير المادية التي عادة ما تكون في حوزة فروع الشركات الأجنبية. وبما أنه يتعين على فروع الشركات الأجنبية، ولا سيما عندما تكون جزءاً من سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، أن تكون ذات طاقة إنتاجية في حدود القدرة على المنافسة على لصعيد الدولي، فإنها كثيراً ما قد تكون مستعدة، بدافع من مصلحتها الذاتية، لمساعدة الشركات المحلية على تحسين أدائها. وقد بينت التجربة أنه يتعين على حكومات البلدان المضيفة مساعدة شركائها على أن تصبح مستعدة لعملية الربط تلك.

٥٦ - وهناك مجال آخر من مجالات العمل والتعاون يتعلق بالمعايير والممارسات التي تشترطها البلدان المضيفة على الشركات عبر الوطنية العاملة في اقتصاداتها؛ إذ يشترط بعض أقل البلدان نمواً بالفعل على الشركات عبر الوطنية العاملة في اقتصاداتها التقيد ببعض معايير محددة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات.

٥٧ - وأخيراً، فإن معظم أقل البلدان نمواً أعضاء في منظمة العمل الدولية، وهو ما يعني أن إعلان المنظمة بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ينطبق عليها، من حيث المبدأ، بما في ذلك ما يتعلق بالموظفين في فروع الشركات الأجنبية. ويمكن أن تنظر أقل البلدان نمواً أيضاً في التقيد بالمبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٢٤)، من أجل التقليل إلى أدنى حد من النتائج السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من المجالات حسبما حددته المبادئ التوجيهية.

(٢٣) انظر UNCTAD, *World Investment Report 2001: promoting linkages* (Geneva, 2001).

(٢٤) متاح من الرابط التالي: <http://www.oecd.org/investment/mne/48004323.pdf>.

الإجراءات التي تتخذها البلدان الأصلية وسائر شركاء التنمية

٥٨ - وضعت فرادى البلدان الأصلية، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، مختلف التدابير الرامية إلى مساعدة شركائها على الاستثمار في الخارج. وفيما يتعلق بجميع تلك التدابير تقريبا، ينبغي أن تنظر البلدان الأصلية في جعلها أكثر جاذبية بالنسبة للشركات المستعدة للاستثمار في أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في اشتراط تقييد الجهات المستفيدة بمجموعة أساسية من المعايير الاجتماعية والمعايير المتصلة بالعمل والتنمية المستدامة، وذلك لقاء ما يوفره البلد الأصلي لها من تدابير استثمارية. ويمكن أن تشكل معايير الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار المتعلقة بضمانات الاستثمار^(٢٥)، في جزء منها، نموذجا يحتذى في هذا الصدد. وإذا ما أضيف إلى هذه المعايير شرط بذل كل جهد معقول للإسهام قدر المستطاع في تنمية أقل البلدان نموا، فسيكون ذلك مضاهاة لأفضل الممارسات المتبعة في بعض البلدان الأصلية. ولذا سوف تكتسي المشاريع الناجمة عن تلك الاستثمارات خصائص "مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام"، أي المشاريع التي تساهم بأكبر قدر ممكن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلدان المضيفة، والتي تنفذ في سياق آليات إدارية صحيحة. وما يساعد على تحقيق ذلك، بل ويحفز أيضا، هو أن تُدرج في اتفاقات الاستثمار الدولية أحكام تنص على قيام البلدان بتشجيع الشركات على مراعاة معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات. فعلى سبيل المثال، ينص اتفاق التجارة الحرة^(٢٦) المبرم بين جمهورية كوريا وكندا على أنه ينبغي لكل طرف تشجيع المؤسسات العاملة في إقليمه أو الخاضعة لولايته على أن تدرج طوعا، في ممارساتها وفي سياساتها الداخلية، المعايير المعترف بها دوليا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك بيانات المبادئ التي أقرها الطرفان أو نالت تأييدهما. وتتناول هذه المبادئ مسائل من قبيل العمل، والبيئة، وحقوق الإنسان، والعلاقات المجتمعية، ومكافحة الفساد.

٥٩ - ويمكن أن تساعد البلدان النامية الناشئة، التي تسهم الآن بأكثر من ٤٠ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا، على زيادة تعزيز هذه التدفقات والفوائد الناجمة عنها، بالطرق التالية: (أ) اعتماد تدابير مخصصة للتشجيع على الاستثمار مكرسة لهذه البلدان؛ و (ب) كفالة نقل المهارات التقنية والإدارية، فضلا عن

(٢٥) متاحة على الرابط التالي: www.miga.org/projects/index.cfm?stid=1822.

(٢٦) متاح على الرابط التالي: www.international.gc.ca/trade-agreements-accords-commerciaux/agr-acc/korea-coree/08.aspx.

الدعم المؤسسي، ولا سيما فيما يتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية؛ و (ج) تعزيز الروابط مع القطاعات المحلية في أقل البلدان نمواً.

٦٠ - ويمكن أن تنظرفرادى البلدان الأصلية أيضاً في تقديم مساعدة رأسمالية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في أقل البلدان نمواً من خلال ترتيبات مماثلة للترتيبات الموجودة في هولندا فيما يتعلق بمؤسسات من قبيل تلك التي تستثمر في دولة فلسطين، والتي توفر المنظمة الهولندية للتنمية بموجبها جزءاً من الاستثمار، كما تكفل التأمين ضد المخاطر السياسية^(٢٧).

٦١ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان الأصلية وسائر شركاء التنمية أن تنظر في إطلاق مزيد من المبادرات الرامية تحديداً إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً وتعزيز فوائدها بالنسبة للاقتصادات المضيفة. وترد أدناه أمثلة على تلك المبادرات.

توفير الدعم لمفاوضات الاستجابة السريعة

٦٢ - يمكن أن يكون للدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً في التفاوض على العقود المعقدة الواسعة النطاق مع المستثمرين الأجانب دور بالغ الأهمية في حماية مصالح كل من البلد المضيف والشركة المستثمرة بطريقة متوازنة. وهناك الكثير من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة، ولا سيما المتعلقة منها باستغلال الموارد الطبيعية، والهياكل الأساسية، والخصخصة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ينفذ بموجب عقود أبرمت بين المستثمرين وحكومات البلدان المضيفة. ولا يمتلك معظم الحكومات في أقل البلدان نمواً الموارد العالمية المستوى اللازمة للتفاوض على إبرام صفقات عادلة في هذه المجالات، وبالتالي قد تضيق على بلدانها فرصة الاستفادة إلى أقصى حد من المشاريع الكبرى للاستثمار الأجنبي المباشر، أو تقيد المشاركة الأجنبية خوفاً من النتائج السلبية المحتملة لعدم امتلاكها قدرات تفاوضية يعتد بها. وهذا ما يكتسي أهمية أكبر نظراً لأن تلك العقود تبرم في العادة بشأن مصادر الدخل الرئيسية في أقل البلدان نمواً، في السنوات التالية، ومن هنا يمكن أن تسهم إلى حد كبير في خروج هذه البلدان من فئة أقل البلدان نمواً إلى فئة أخرى بفضل تمويلها الذاتي. وفي الوقت ذاته، يحتمل أن تفضي العقود المحففة بالبلدان المضيفة، عاجلاً أم آجلاً، إلى تقديم طلبات بإعادة التفاوض بشأن تلك العقود، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر تتمثل في عرقلة الإنتاج واحتمال نشوء منازعات بين الأطراف المعنية. ولذا فمن مصلحة البلدان المضيفة والشركات عبر الوطنية أن تبرم عقوداً عادلة ومستقرة. فتقديم الدعم لأقل البلدان نمواً في

(٢٧) انظر، على سبيل المثال: www.miga.org/projects/index.cfm?pid=1292.

مجال التفاوض بشأن العقود، بدعم يقدم، على سبيل المثال، من صندوق متجدد ينشأ انطلاقاً من هبة أولية، يمكن أن يساعد على تكافؤ الفرص بين أقل البلدان نمواً والشركات عبر الوطنية، حيث إنه يتيح إمكانيات حمة لاكتساب خبرات تفاوضية، وهو ما يؤدي إلى إبرام عقود أطول أجلاً. ويمكن أن يشمل الدعم التفاوضي الذي تطلبه أقل البلدان نمواً برنامج معلومات ذا صلة بالتفاوض على العقود^(٢٨)؛ وخدمة لإحالة المفاوضين الذين يمثلون أقل البلدان نمواً الراغبين في الاستفسار عن المواضيع التي قد يكون بوسعهم فيها الحصول على معلومات أو مساعدة محددة؛ وقدرة على إيفاد أفرقة متعددة الاختصاصات إلى الميدان في غضون أسابيع يمكنها أن تساعد أقل البلدان نمواً في أي مكان من العالم على خوض مفاوضات حقيقية ومعقدة وواسعة النطاق بشأن العقود، بصرف النظر عن القطاعات المعنية. وبطبيعة الحال، فإن هذا الدعم جدير بمساندة المبادرات القائمة إلى أقصى حد ممكن، ولكن ينبغي له أيضاً أن يسد الثغرات، بوسائل منها على وجه الخصوص تقديم المساعدة أثناء المفاوضات الفعلية.

٦٣ - وما يدعو إلى التفاؤل في هذا الصدد أن مجموعة السبعة أعلنت، في مؤتمر القمة الذي عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٤، عن مبادرة جديدة بشأن تعزيز المساعدة المتعلقة بمفاوضات العقود المعقدة، من أجل تزويد الشركاء من البلدان النامية بخبرة موسعة وملموسة على التفاوض بشأن العقود التجارية المعقدة، تركز أساساً على قطاع الصناعات الاستخراجية، وتعمل مع المحافل والمرافق القائمة بغية تفادي الازدواجية. والتزمت أيضاً بإنشاء لجنة توجيهية ترأسها مجموعة السبعة لقيادة عملية تحسين المساعدة المقدمة من الخبراء فيما يتعلق بدعم المفاوضات، بما في ذلك تحديد أي ثغرات في المساعدة القائمة، كخطوة أولى نحو إنشاء أفرقة للاستجابة السريعة، من أجل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في التفاوض على العقود حالما تدعو الحاجة إلى ذلك. ولعل من المستصوب جدا القيام في أقرب وقت ممكن بتحسين المساعدة التي يقدمها الخبراء، وإعطاء الأولوية لتقديم المساعدة التفاوضية إلى أقل البلدان نمواً.

٦٤ - وفي الوقت ذاته، يمكن أن تتعهد أقل البلدان نمواً بتنفيذ العقود الموقعة بينها وبين المستثمرين الأجانب بشكل أكثر صرامة، بسبل منها على سبيل المثال، الانضمام إلى الأطراف الموقعة على اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، التي تلزم الدول المتعاقدة، بما في ذلك ٢٢ بلداً من أقل البلدان نمواً التي هي أطراف موقعة على الاتفاقية، بالاعتراف بقرارات التحكيم وتنفيذها.

(٢٨) انظر، على سبيل المثال: www.negotiationsupport.org.

تقديم الدعم من أجل تسوية المنازعات

٦٥ - في نفس الوقت الذي أصبح فيه أقل البلدان نمواً قبلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من الأنشطة، وطرفاً في عدد من اتفاقات الاستثمار الدولية، يصبح مرجحاً أن تزداد احتمالات حدوث منازعات بشأن الاستثمارات المستندة إلى معاهدات. وفي الواقع، ففي حزيران/يونيه ٢٠١٤، كان ثمة ٣٦ بلداً من أقل البلدان نمواً مقدماً ضدها دعاوى في منازعات استثمارية. ومن ثم، فمن المستصوب أن تنظر البلدان الأصلية في إنشاء مركز استشاري للمنازعات المتصلة بالاستثمارات المستندة إلى معاهدات، من أجل مساعدة هذه البلدان على تناول هذه المنازعات. ويمكن أن يكون هذا المركز الاستشاري على غرار المركز الاستشاري لقانون منظمة التجارة العالمية، الذي يقدم مشورة قانونية مجانية إلى البلدان النامية بشأن قانون منظمة التجارة العالمية، ويقدم الدعم في إجراءات تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية بأسعار مخفضة. وهذا المركز لن يخفض فحسب التكاليف لصالح أقل البلدان نمواً المدعى عليها في هذه المنازعات، ويساعدها على الدفاع عن نفسها ضد دعاوى لا مسوّغ لها، وما يحتمل أن يترتب على ذلك من أضرار، بل إنه، بإتاحته لهذه البلدان فرصة عادلة للاستفادة من آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة، المضمنة عادة في اتفاقات الاستثمار الدولية، سوف يعزز أيضاً مشروعية النظام الدولي لقانون وسياسات الاستثمار، الذي يتعرض للنقد من جانب دوائر مختلفة. وبإمكان هذه الآلية أيضاً أن تحد من احتمالات بقاء الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات مقيداً بسبب توقع حدوث تلك المنازعات.

تقديم الدعم لمنظمة مفتشي الضرائب بلا حدود

٦٦ - يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج على الصعيد الدولي معهما مجموعة من المسائل المتصلة بفرض الضرائب، وهي مسائل يتعين على البلدان الأصلية والبلدان المستقبلة للاستثمار أن تعالجها، وينطبق هذا بقدر أكبر على أقل البلدان نمواً. فسوء التسعير الداخلي والتخطيط الضريبي على النطاق الدولي من جانب الشركات عبر الوطنية يمكن أن يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية، وتحويل الأرباح، ليؤدي ذلك إلى خسارة في إيرادات البلد المضيف، فضلاً عن أنه يؤدي إلى تشويه القرارات المتعلقة بالاستثمار، وتحقيق مزايا تنافسية غير مقصودة لهذه الشركات لغير مصلحة الأنشطة التجارية المحلية^(٢٩). في هذا السياق، ينبغي للبلدان الأصلية والشركاء الآخرين في التنمية أن يدعموا مبادرة منظمة مفتشي الضرائب

(٢٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، خطة عمل بشأن تآكل القاعدة وتحويل الأرباح (باريس، ٢٠١٣).

بلا حدود التابعة لمنظمة التعاون والتنمية، وتكليف المنظمة بإعطاء الأولوية إلى أقل البلدان نمواً في هذا الصدد. وتهدف هذه المبادرة إلى التمكين من نقل المعارف والمهارات في مجال مراجعة الحسابات الضريبية إلى الإدارات في البلدان النامية باعتماد نهج "التعلم بالممارسة"، الذي يتم فيه نشر خبراء للعمل مباشرة مع مسؤولي الضرائب المحليين في الإدارات الضريبية التي تلتزم المساعدة في عمليات مراجعة الحسابات الجارية والمسائل المتصلة بمراجعة الحسابات بشأن المسائل الضريبية الدولية، ولمشاطرة المعارف المتعلقة بممارسات مراجعة الحسابات العامة. وإضافة إلى نقل المعرفة والدراية الفنية، هناك فوائد أوسع نطاقاً تشمل إمكانية تحقيق مزيد من الإيرادات، وزيادة الثقة لدى دافعي الضرائب، وتشجيع ثقافة الامتثال الضريبي بزيادة فعالية إنفاذ القوانين.

الإجراءات التي تتخذها الشركات عبر الوطنية، والصناعات المحلية والمنظمات غير الحكومية

٦٧ - يتوقف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً المضيفة أيضاً على مدى تصرف فروع الشركات الأجنبية، بوصفها مثالا للمواطنة الصالحة التي لها مصلحة في تعزيز التنمية المستدامة في البلدان المضيفة لها. وكما لوحظ، فإن بعض البلدان الأصلية تقدم المساعدة إلى المستثمرين في الخارج رهنا باستيفائهم بعض المعايير المتعلقة بما يترتب على عملهم من آثار. كذلك، فإن على الشركات عبر الوطنية التي تتلقى دعماً مالياً من المؤسسة المالية الدولية أن تستوفي معايير المؤسسة في ما يتعلق بما يترتب على أنشطتها من آثار لتحصل على تمويل لمشاريعها. وعلى هذه الشركات أن تستوعب هذه المعايير تماماً، وأن تنظر أيضاً في التقييد بها في الحالات التي لا تستفيد فيها من تدابير البلد المضيف أو دعمه.

٦٨ - علاوة على ذلك، ينبغي للشركات عبر الوطنية أن تلتزم بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المشار إليها أعلاه، بما في ذلك سلاسل أنشطتها المضيفة للقيمة، وبمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مختلف الصكوك الدولية الأخرى التي تسعى إلى تشجيع الشركات على السلوك الحسن، و تقييداً بها بالكامل. إن انضمام ٨٠٠٠ شركة، في عام ٢٠١٣، إلى الاتفاق العالمي، ملتزمة بذلك باعتماد نهج للإدارة والعمل القائم على المبادئ، يشير إلى وجود مجال واسع لتبادل المعارف والخبرات في المجالات غير التجارية لدى فروع الشركات الأجنبية وشركاتها الأم مع الشركات المحلية في أقل البلدان نمواً.

٦٩ - وعلى مستوى أفراد الشركات، فإن لدى العديد من الشركات عبر الوطنية سياساتها الخاصة بها في ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وسيكون من المستصوب إرساء هذه السياسات على أرض راسخة بتخصيص نسبة مئوية معينة من أرباح الشركات الأم لفروعها في الخارج الموجودة في أقل البلدان نمواً، والاضطلاع بأنشطة محددة بوضوح تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان (الأقل نمواً) المضيفة لها، لتضع بذلك الأساس للإدارة المالية والمؤسسية لتحقيق استثمار أجنبي مباشر مستدام. ويتعين على الشركات عبر الوطنية، والشركات المحلية، ورابطات الأعمال التجارية، والمنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نمواً أن تتعاون في تشجيع زيادة تبادل الأفكار والمعارف والخبرات عبر تبادل المعلومات، وعقد الاجتماعات والمؤتمرات، وتنظيم برامج لتدريب الموارد البشرية المحلية، وغير ذلك من الإجراءات المباشرة.

أنشطة المنظمات الدولية

٧٠ - بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى الإسراع بعملية التنمية في أقل البلدان نمواً، ومساعدتها على الخروج من تلك المجموعة، فإن هناك ما يدعو إلى توسيع نطاق بعض من المبادرات الجارية حالياً بالفعل في البلدان النامية بوجه عام لتشمل تلك البلدان. أو، في الحالات التي تكون فيها هذه البلدان مؤهلة بالفعل، بإعطائها الأولوية في ذلك. وينبغي النظر، في جملة أمور، في القيام بما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية إلى أقل البلدان نمواً في تنفيذ المبادرة الجديدة لمجموعة السبعة لمساعدة البلدان النامية في التفاوض بشأن العقود المعقدة الواسعة النطاق مع المستثمرين الأجانب. فأقل البلدان نمواً الغنية بالموارد في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى هذه المساعدة على وجه التحديد. بل وكذلك الأمر عموماً بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي تدخل في مفاوضات بشأن الأحكام والشروط المتعلقة بالاستفادة من أصولها الشحيحة من أجل الحصول على أفضل ما يمكن من الصفقات؛

(ب) تعزيز الآليات التي تضمن تقييد الشركات عبر الوطنية وفروعها الأجنبية العاملة في الصناعات المعدنية بتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة المسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق الشديدة الخطورة^(٣٠) التي تقدم التوجيه إلى الشركات العاملة في المناطق

(٣٠) متاح على الموقع التالي: www.oecd.org/investment/mne/GuidanceEdition2.pdf.

المتأثرة بالتزاعات والمناطق الشديدة الخطورة أو تستخرج منها مواد إنتاجها، وكثير من هذه المناطق يقع في أقل البلدان نمواً، وذلك بما يتفق مع القوانين والمعايير الدولية؛

(ج) توسيع نطاق التأمين ضد المخاطر الذي تقدمه وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، والشركات الوطنية للتأمين ضد المخاطر السياسية، لتشمل سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة للفروع التابعة لها على الصعيد العالمي الموجودة خارج أي بلد مضيف متضرر. على سبيل المثال، عندما يؤدي حدوث عدم استقرار سياسي في بلد أول إلى تعليق مؤقت للإنتاج أو إلى تقييد شديد فيه أو في سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة التي تمارسها فروع الشركات الأجنبية في ذلك البلد، فمن شأن ذلك أن يؤثر فوراً على قدرة فرع يمارس نفس سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في بلد ثانٍ يعتمد على المدخلات المقدمة من الفرع الموجود في البلد الأول. وفي الوقت الحاضر فإن الفرع الموجود في البلد الأول هو الذي يحتمل أن يكون مؤهلاً للاستفادة من التأمين لدى الوكالة، على الرغم من أن الفرع المنتمي إلى نفس سلسلة الإمداد في البلد الثاني قد لحقه الضرر. وبالنظر إلى أن المخاطر السياسية تعتبر شديدة في أقل البلدان نمواً. فإن توفير التأمين لسلسلة الإمداد هذه من شأنه أن يساعد هذه البلدان على إقامة روابط مع سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، وهي ترتيبات لا تحرك الاستثمار على الصعيد العالمي باطراد فحسب، بل وتحرك التجارة أيضاً. ولربما يكون بالإمكان أيضاً النظر في توسيع نطاق التأمين ليشمل الانقطاعات التي تحدث في سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة بسبب الكوارث الطبيعية^(٣١)؛

(د) توجيه اهتمام المستثمرين في الأسواق الناشئة إلى خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية التي تقدمها وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف. فعلى الرغم من الخدمات التي تقدمها الوكالة معروفة جيداً لدى المستثمرين في البلدان المتقدمة النمو، فإن هذه المعرفة تقل في البلدان الأخرى. وهذه التوعية أمر من الأهمية بمكان لأن الشركات الموجودة في بلدان لم تصنفها الأونكتاد باعتبارها بلداناً متقدمة النمو، والتي توجد مقارها في أسواق ناشئة وظّفت ما تبلغ قيمته ٥٥٠ بليون دولار في شكل تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٣، أي ما يزيد عن ١٠ أضعاف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الأول من الثمانينيات من القرن الماضي. بيد أن العديد من المستثمرين في الأسواق الناشئة ليسوا على بينة من خدمات التأمين التي تقدمها الوكالة ضد المخاطر السياسية، وهو ما يمكن أن يحد من رغبتهم في الاستثمار في أقل البلدان نمواً؛

(٣١) انظر الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠١٣: سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية (جنيف، ٢٠١٣).

(هـ) توسيع نطاق آلية تظلم المستثمرين التابعة لمؤسسة التمويل الدولية، لتشمل أقل البلدان نمواً، بالتعاون مع الحكومات المضيفة. فمن شأن ذلك أن يساعد على تفادي التحكيم الذي يمكن أن يكون باهظ التكلفة، ومن ثم الإسهام في الإبقاء على الاستثمارات الموجودة، وتشجيع إعادة الاستثمار، ومنع نشوب المنازعات بين المستثمرين والدول. وينبغي أن تنظر المؤسسة الدولية في جعل هذه الآلية متاحة، على سبيل الأولوية، لأقل البلدان نمواً التي تطلب تنفيذها.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٧١ - تشير الاتجاهات الواعدة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة، والتحويلات الناشئة في توزيعها القطاعي نحو أنشطة الصناعات التحويلية والخدمات، إلى وجود مجال لأن تبذل أقل البلدان نمواً والبلدان الأصلية والمجتمع الدولي وغيرها مزيداً من الجهود من أجل تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في بناء القدرة الإنتاجية لهذه البلدان. والأهم من ذلك أن من المجدي أن ينظر المجتمع الدولي في إطلاق خطة عمل من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، وتعزيز الفوائد التي تجنيها البلدان المضيفة على نحو ما ذكر أعلاه.

٧٢ - ويمكن تحقيق المزيد من التنسيق في هذه الجهود باعتماد ترتيبات متكاملة، من قبيل إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار يكون مكرساً لأقل البلدان نمواً. فبإمكان هذا المرفق، على نحو ما أوصي به في برنامج عمل كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً^(٣٢)، أن يقدم الخدمات المترابطة التالية:

(أ) إنشاء جهة وديعة للمعلومات المشتركة تضم جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بسياسات وتدابير التنظيم والترويج والحماية التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً، والبلدان الأصلية والجهات المعنية الأخرى فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً؛

(ب) تقديم الدعم في مجال إعداد العقود والتفاوض بشأنها، في شكل دعم للتفاوض من أجل الحصول على استجابة سريعة، لمساعدة أقل البلدان نمواً في التفاوض بشأن العقود المعقدة الواسعة النطاق مع المستثمرين الأجانب؛

(٣٢) متاح على الموقع التالي: http://unohrrls.org/custom-content/uploads/2014/08/Cotonou-Agenda_07_08_2014_.pdf

(ج) تقديم الدعم الاستشاري في مجال تسوية المنازعات، في شكل دعم تقني في مجال المنازعات المتعلقة بالاستثمار استنادا إلى معاهدات، من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على معالجة تلك المنازعات؛

(د) توفير التأمين ضد المخاطر، في شكل تيسير الحصول على تأمين و ضمانات ضد المخاطر للاستثمار في أقل البلدان نموا، بالتعاون الوثيق مع وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٧٣ - ومن شأن هذه الآلية المؤسسية أن تهدف إلى سد الثغرات المؤسسية القائمة في تقديم دعم منسق إلى أقل البلدان نموا في المجالات السالفة الذكر، من دون تكرار الترتيبات القائمة فحسب، بل تكميلها. ويوصى بأن تنظر الجمعية العامة في إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار يمول من التبرعات من أجل أقل البلدان نموا يكون تحت رعاية الأمم المتحدة، وكذلك لمعالجة المسائل المؤسسية الأخرى ذات الصلة.

أقل البلدان نموا: بيانات مختارة بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة

أقل البلدان نموا	متوسط التدفقات السنوية الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين دولارات الولايات المتحدة)		متوسط التدفقات السنوية الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين دولارات الولايات المتحدة)		تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بالنسبة المئوية من تشكيلة رأس المال الثابت		حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل (ملايين دولارات الولايات المتحدة)		حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل بالنسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
	٢٠٠١	٢٠١٣	٢٠٠١	٢٠١٣	٢٠٠١	٢٠١٣	٢٠٠١	٢٠١٣	٢٠٠١	٢٠١٣
أقل البلدان نموا	٨٠٤٦	٢٤٨٥٤	١٦٩	٤٤٩٠	١٨,٢	١٢,٧	٤٢٤٨٥	٢١١٧٩٧	٢١,٩	٢٥,٩
أفريقيا	٧٢٠٤	١٩٤٨٤	١١٨	٤٣٥٤	٣٣,٤	١٨,٥	٣٣١٥٢	١٦٧٦٠٤	٣١,٨	٣٣,٩
شمال أفريقيا	٨٧٩	٢٧٥٨	صفر	٣٩١	٣٣,٠	٢٠,٠	١٩٧٢	٢٩١٤٨	١٢,٥	٤١,٦
جنوب السودان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السودان	٨٧٩	٢٧٥٨	صفر	٣٩١	٣٣,٠	٢٠,٠	١٩٧٢	٢٩١٤٨	١٢,٥	٤١,٦
غرب أفريقيا	٦٢٥	٥٦٠٣	١١٠	١٤٥١	١١,٤	٣٠,٨	٥٠٩٣	٣٣٦٠٠	٢١,٧	٤٣,٤
بنن	٣٤	٢٥٤	١,٣	٤٩	٦,٢	١٦,٣	١٧٤	١٣٥٤	٧,٠	١٦,٣
بور كينا فاسو	١٧	٢٨٢	١,٤	٨٦	٢,٦	٩,٥	١٦	١٤٣٢	٠,٦	١١,٧
غامبيا	٣١	٢٩	...	...	١٤,٩	١٠,٦	٢٢١	٧٥٤	٣٢,١	٨٨,٧
غينيا	٣٨	٥٢٩	١,٨	١,٧	٤,٥	٢٤,٥	٢٦٥	٣٣٠٣	٨,٧	٥٢,٦
غينيا - بيساو	٣	١٥	٠,٤	٠,٣	٤,٠	١٧,٨	٣٨	١١٢	٩,٧	١٣,٢
ليبيريا	١٢٨	٨٥١	٩٥	٨٠٨	٣١٩,٨	٤٣٧,٢	٣٢٥٥	٦٢٦٧	٦٢٣,٥	٣٢٤,٢
مالي	١٦٦	٤٥٥	٧	١٠	٢٥,٧	٢٣,٥	٢١٠	٣٤٣٢	٧,٠	٣١,٠
موريتانيا	٨٢	١٠٤٢	٠,٣-	٤	٣٠,٧	٩٤,٦	٢٢٣	٥٤٩٩	١٧,٢	١٣١,٣
النيجر	١٣	٨٤٦	١,٨-	١,٦	٣,٩	٣٥,٢	٦١	٤٩٤٠	٣,٣	٦٧,١
السنغال	٥٤	٣٠٤	١٠	٤٥	٤,١	٨,٦	١٩٤	٢٦٩٦	٤,٠	١٧,٨
سيراليون	١٠	٦٩٣	...	صفر	٧,٤	٦٤,١	٢٩٤	٢٣١٩	٢٦,٩	٤٨,٤
توغو	٥٠	٣٠٢	٤-	٤٤٥	٢٢,٣	٤٣,٣	١٤١	١٤٩٤	١٠,٦	٣٤,٣

متوسط التدفقات السنوية الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	متوسط التدفقات السنوية الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بالنسبة المئوية من تشكيلة رأس المال الثابت	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل بالنسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي		
					٢٠٠١	٢٠١٣
٢٠٠١	٢٠١٣	٢٠٠١	٢٠١٣	٢٠٠١	٢٠١٣	٢٠١٣
١ ٥٧٣	٤ ٩١٥	١٥	٣٠٩	٥٥,٤	٣٠,٨	٤٦,٠
وسط أفريقيا						
٠,٠٠٧	٤	٠,٠٠٤	...	٠,٠١	٠,٧	٠,٦
بورووندي						
٧	٣٦	...	...	٨,٩	١١,٣	٤٠,٣
جمهورية أفريقيا الوسطى						
٦٩٩	٣٨٨	...	...	٧٣,٥	١٥,١	٣٥,٥
تشاد						
٢٠٤	٢ ٣٦٦	١٤	٣٠٤	٣٨,٠	٥١,١	٢٩,٩
جمهورية الكونغو الديمقراطية						
٦٥١	١ ٩٦٨	١,٤	...	٦١,٣	٣٠,٨	٩٨,٣
غينيا الاستوائية						
٨	١٢٦	...	٥	٣,٥	٨,١	١١,٥
رواندا						
٣	٢٨	...	٠,٣	١٣,٩	٤١,٢	١١١,٩
سان تومي وبرينسيبي						
١ ٠٣٤	٤ ٤٧٦	٠,٠٤-	٠,٦-	١٥,٦	١٤,٧	٣٠,٦
شرق أفريقيا						
٠,٨	١٦	...	...	٣,٠	١٩,٧	١٦,٤
جزر القمر						
٧	١٥٨	...	...	٧,٨	٥٩,٨	٩٢,٨
جيبوتي						
٢٠	٤١	...	...	٨,٧	١٤,١	٢٣,٠
إريتريا						
٣٥٦	٦١٩	...	...	١٧,٩	٥,٠	١٢,٦
إثيوبيا						
٨٣	٨٢٠	١,١-	...	١٠,٩	٤٥,٧	٥٧,٩
مدغشقر						
٠,٢-	١٠٥	...	...	٠,٠٨-	٤٣,٤	٦٧,٦
الصومال						
١٧٩	١ ٠٨٢	...	٠,٦-	١٣,٨	٢١,٠	٣٨,٣
أوغندا						
٣٨٨	١ ٦٣٤	١,١	...	٢٠,٣	١٦,٦	٣٩,١
جمهورية تنزانيا المتحدة						
٣ ٠٩٣	١ ٧٣٢	٧-	٢ ٢٠٣	٧٧,٨	٦,٤	٢٤,٢
الجنوب الأفريقي						
٢ ٤٤١	٤ ٧٣٦-	١٠-	٢ ٣٠٧	١٦٣,٦	٢٧,١-	١,٩
أنغولا						
٣٤	٤٩	٠,٠٢	٢٠	١٣,٢	٧,٠	٥٤,٣
ليسوتو						

متوسط التدفقات السنوية الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	متوسط التدفقات السنوية الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بالنسبة المئوية من تشكيلة رأس المال الثابت		حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل (ملايين دولارات الولايات المتحدة)		حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل بالنسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
٢٠٠١	٢٠١١	٢٠٠٣	٢٠١٣	٢٠٠١	٢٠١٣	٢٠٠١	٢٠١٣
٤١	١٢٦	٢	٤٩	١٢,٠	٤٠,٧	٤١٩	١٢٨٥
٣١٣	٤٧٤٢	٠,٠٩	٢	٣٠,٥	١٨٦,٨	١٥٠٥	٢٠٩٦٧
٢٦٤	١٥٥٠	...	١٧٤-	٣١,٦	٢٨,٤	٤٠٣٨	١٤٢٦٠
٨٣٨	٥٠٤٠	٥٢	١٣٠	٣,٩	٥,٧	٩٢٣٤	٣٣٦٧٩
٣٧١	٣٨٩٩	٨	٢٤	١٦,٨	١٥,٥	٥٦٤٦	١٧١٨٠
١٢٦	١٢١٩	٨	٣٦	١٧,٠	٥٠,١	١٧٢٩	٩٣٩٩
١٦	٢٩٧	٠,١	٩-	٤,٨	١٠,٤	٦١٢	٢٧٧٩
٢٢٥	٢٣٥٥	...	...	٢٢,٤	١٢,٤	٣٣٠٥	١٤١٧١
٥	٢٨	...	٣-	٤,٠	٣,٦	صفر	٢٣٠
٣٩٣	١٥٣٥	١٠	٣٣	٢,٣	٢,٧	٢٣٤١	١٣٩١٠
٣٦	٨٢	...	...	٦,٨	٢,٦	١٨	١٦٣٨
٣٤٤	١٣٤٣	١٠	٣٣	٢,٥	٣,٦	٢٢٠٢	٨٥٩٦
٣	٢٣	...	...	٠,٨	١,٩	٤	١٦٣
١٠	٨٧	...	...	٠,٨	٢,٣	١١٦	٥١٤
٦٠	٣٩٤-	٣٤	٧٣	٣,٥	٧,٥-	٩٩٨	٣٦٧٥
٦٠	٣٩٤-	٣٤	٧٣	٣,٥	٧,٥-	٩٩٨	٣٦٧٥
١٣	١٧٦	٠,٤-	٦	١٠,٨	٢٨,٧	٢٤٩	١٩١٥
٠,٢	٤	٠,١	٠,٢-	٠,٥	٤,٨	٠,٧	١٤
٠,٥	٢٢	١,٧-	٣	٥,٢	٣٥,٦	٧٢	٢٨٢
٥-	١٠٧	٠,٦	٣	٩,٦-	٤١,٨	٩٧	١٠٤٠
...	...	...	...	...	...	...	...

متوسط التدفقات السنوية الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين دولارات الولايات المتحدة)		متوسط التدفقات السنوية الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين دولارات الولايات المتحدة)		تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بالنسبة المئوية من تشكيلة رأس المال الثابت		حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل (ملايين دولارات الولايات المتحدة)		حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل بالنسبة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
٢٠٠١	٢٠١١	٢٠٠٣	٢٠١٣	٢٠٠٣	٢٠١٣	٢٠٠١	٢٠١٣	٢٠٠١	٢٠١٣
١٨	٤٤	٠,٥	٠,٦	٤٠,٥	١٩,٨	٧٩	٥٧٨	٣٠,٦	٧٠,٤
٨	١٥٥	...	...	٢,٠	١٣,٧	١٠٠	١١١٤	٣,١	١٣,٢
٨	١٥٥	...	...	٢,٠	١٣,٧	١٠٠	١١١٤	٣,١	١٣,٢
مذكورة:									
١٩٥ ٦٧٧	٧٤٤ ٢٢٠	٦٢ ٧٣٤	٤٣٨ ٩٣٧	١١,٣	٩,٤	١ ٨٧٥ ٦٣٦	٨ ٤٨٣ ٠٠٩	٢٦,٩	٣١,١
٤٧٨ ٥٢٦	٦٥٤ ٢٣٢	٥٥٤ ٠٢٩	٩٧٥ ٢٨٤	٧,٩	٧,٧	٥ ٦٢٩ ٩٦٩	١٦ ٠٥٣ ١٤٩	٢٢,٣	٣٦,٤
٦٨٧ ٧٨٠	١ ٤٩٤ ١٠٧	٦٢٢ ٥٤٢	١ ٤٨٩ ٦٧٣	٨,٨	٨,٨	٧ ٥٨٩ ٧٢١	٢٥ ٤٦٤ ١٧٣	٢٣,٣	٣٤,٣

المصدر: تقرير الاستثمار في العالم لعام ٢٠١٤ (<http://unctad.org/en/pages/publicationwebflyer.aspx?publicationid=937>).

ملاحظات: النقاط الثلاث (...) تشير إلى أن البيانات غير متاحة أو لا توجد معلومات مستقلة عنها. ويشير الفراغ إلى أن البند لا ينطبق.

(١) خرجت ساموا من صفوف أقل البلدان نمواً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.